



قانون بشأن حق الحصول على المعلومات

"الديمقراطي" تنشر بنود مقترح قانون جديد بشأن حق الحصول على المعلومات

حق كل مواطن الحصول على المعلومات التي يطلبها الصحفيون منع المعلومات المتعلقة بالتحقيقات بالنيابة العامة أو الأجهزة الأمنية

التعليمية أو حساباتهم أو تحويلاتهم المصرفية، كما يشمل المنع المعلومات المتعلقة بالتحقيقات التي تجريها النيابة العامة أو الأجهزة الأمنية بشأن أي جريمة أو قضية تدخل في اختصاصها أو تجريها السلطات المختصة للكشف عن المخالفات المالية و الجمركية أو المصرفية، وتشمل أيضاً المعلومات المتعلقة بالأبحاث العلمية أو العطاءات أو التقنيات التي يؤدي الكشف عنها إلى الإخلال بأي حق من حقوق الملكية أو المساس بحقوق الآخرين المادية والمعنوية أو حرمانهم الشخصية. ويشير القانون إلى أحقية المسئول الرد على طلب المعلومات بالرفض أو الموافقة خلال ٣٠ يوماً. وفي حالة الرد بالرفض فلا بد أن يكون مسبباً.

بسبب الجنس أو اللون، كذلك المعلومات المتعلقة بالأسرار والوثائق المحمية بموجب أي تشريع آخر والمعلومات المصنفة التي يتم الحصول عليها باتفاق مع دولة أخرى أو المعلومات المتعلقة بأسرار الدفاع أو الأمن الوطني أو السياسة الخارجية أو المفاوضات بين المملكة والدول الأخرى أو الجهات الأخرى أو المعلومات التي تتضمن تحليلات أو توصيات أو مقترحات أو استشارات تقدم للمسؤول بشأن موضوع ما قبل أن يتم اتخاذ قرار بشأنها، ويشمل ذلك المراسلات والمعلومات المتبادلة بين الإدارات الحكومية المختلفة حولها، وكذلك يشمل المنع إفشاء المعلومات والملفات الشخصية وسجلات الأشخاص الطبيّة أو

المعلومات وستة أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص في الشئون المتصلة بالوثائق والمعلومات أو الشئون القانونية، يعينون بقرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات وبناءً على اقتراح وزير الإعلام، يتولى تسهيل الحصول على المعلومات لطالبيها في حدود القانون والنظر في الشكاوي المقدمة من طالبي الحصول على المعلومات والعمل على تسويتها طبقاً للقواعد والإجراءات التي يصدرها بناءً على اقتراح مفوض المعلومات وتحديد رسوم الدفع التي يستوفئها صاحب الطلب المتعلقة بالتصوير وغيره. واستثنى القانون المقترح تقديم المعلومات التي تحمل طابع التمييز الديني والعنصري والعنف أو

الديمقراطي - خاص

قانون حق الحصول على المعلومات في طريقه إلى الصدور، يتم بموجبه إجبار مؤسسات الحكومة بتسليم المعلومات المطلوبة خصوصاً للصحافة، ومطالبة المسؤولين في الحكومة ومؤسساتها تسهيل الحصول على المعلومات وبالسرية وبالشفافية المنصوص عليها بالقانون.

وبموجب القانون الجديد المقترح يحق لكل بحريني ذو مصلحة مشروعة ومباشرة الحصول على المعلومات التي يطلبها وفقاً للقانون، ويتعين على المسئول تسهيل الحصول على المعلومات بالسرية والكيفية المنصوص عليها، وحسب القانون الجديد الذي حصلت الديمقراطي على نسخته منه، سيتم انشاء مجلس المعلومات مكون من مفوض

خطأ جوهري في قانون الخدمة المدنية.. يتناقض مع قانون العمل لا إجازة للموظف تحت التدريب ..



يعطي الحق لأي موظف إجازة يومين ونصف يوم في كل شهر يعمل فيه، سواءً عمل الموظف بشكل دائم أو تحت فترة التجربة. ويدرس عدد من الموظفين الذين لم يكملوا فترة التجربة واستقالوا من وظائفهم رفع قضية ضد وزارة التربية وإحدى الوزارات الأخرى لنفس السبب. فهل يراجع ديوان الخدمة المدنية هذا القانون المجحف بحق الموظف، فضلاً عن تعارضه مع قانون العمل الصادر عام ١٩٥٧ والذي يعتبر من أكثر القوانين العمالية تطوراً آنذاك.

الديمقراطي - خاص

احتج عدد من المدرسين وبعض الموظفين العاملين في وزارة التربية والوزارات الحكومية على قانون صرف الإجازات للموظفين أو المعلمين تحت التجربة والذين تقل فترة عملهم عن تسعة أشهر للمعلمين و ستة أشهر للموظفين بالوزارات الأخرى، باعتبار إن الإجازة لا تحتسب إلا بعد تثبيت الموظف في العمل بالوزارة، وإذا ما استقال أو فصل أو لم يتم تثبيته فلا تحسب له الإجازة حتى للمعلم الذي تصل فترته التجريبية إلى تسعة أشهر، وهذا القانون مخالف لقانون العمل الذي



خلاف على سنة ملايين دولار

الديمقراطي - خاص

رفع أحد المتنفذين الكبار في البحرين من ذوي المراكز العليا في الحكومة شكوى ضد أحد رجال الأعمال البارزين في البحرين بسبب خلاف عقاري يطالبه بدفع ستة ملايين دولار.

رجل الأعمال المعني الذي تأتيه جميع أعماله من المدعي ويحصل على جميع المناقصات بسببه مقابل عمولات بالملايين، واقع الآن في مأزق ضرورة دفع هذا المبلغ الكبير أو الاختلاف مع هذا الشخص المعني الذي ليس له وزن سياسي في البلد، لكن له ثقل اقتصادي واجتماعي يستطيع من خلاله تحطيم أي مخالف له خصوصاً في الأمور الاقتصادية.

القضية سوف تأخذ طريقها إلى المحاكم في الأسابيع الأولى من العام الحالي، ولم يعرف بعد هل هي وسيلة ضغط أم حقيقة، لكن وفي كلتا الحالتين فالمتنفذ هو الفائز.